

بيان لجنة المساعدة الإنمائية – 6 نيسان أبريل 2011

الترحيب بالشراكات الجديدة في التعاون الإنمائي الدولي

- 1 - نحن أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نقر بالدور الأساسي الذي اضطلعت به دول كبرى من خارج أعضائنا في المساهمة في التقدم العالمي نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. لقد انتشرت هذه الدول العديد من مواطنيها من الفقر، وتحملت، الواحدة تلو الأخرى، المسؤوليات المتقاسمة عن متابعة الأهداف الإنمائية المشتركة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر في البلدان النامية.
- 2 - نرحب بمساهمة جميع مقدمي موارد التعاون الإنمائي وخبراته، ونأمل في إقامة علاقات جديدة مع هؤلاء الشركاء الجدد عن طريق الحوار المفتوح دون شروط مسبقة. وحتى يتسنى لهذا الحوار أن يصبح مؤثراً، من المهم التسليم بمقائيق أساسية معينة، والاعتراف بالتنوع القائم داخل المجتمع الإنمائي الأوسع نطاقاً.
- 3 - نسلم بأن العديد من الدول التي شاركت في التعاون فيما بين بلدان الجنوب تتمتع بوضع مزدوج كجهات متلقية ومقدمة له على حد سواء. ونعتقد أن بإمكان هذه الازدواجية أن تثري الحوار الدولي وتحسّن الجهود المبذولة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.
- 4 - نؤكد أنه يمكن للمشاركة في أنشطة التعلم التي تحقق المنفعة المتبادلة - أو برامج التعاون الإنمائي المشتركة أو الثلاثية الأطراف - أن تشكل قاعدة مفيدة لزيادة التأثير وتحسين التعاون مع الجهات المقدّمة له من الشمال والجنوب، ولا سيما على المستوى القطري، بطريقة تخدم مصالح الفقراء دون أن يتطلب ذلك قبول المعايير والقواعد المفروضة على الدول الأعضاء في اللجنة.
- 5 - بوصفنا مصدر تعاريف المساعدة الإنمائية الرسمية وإحصاءاتها والقائمين على حفظها، نود أن نوضح أن هذه المساعدة لا تعرّف بأنها نقلاً من الشمال إلى الجنوب، بل إن معاييرها تتصل بالغرض الإنمائي، وعنصر التيسير، والطابع الرسمي لهذه التدفقات من الموارد.
- 6 - سوف نرحب بتقاسم البيانات عن التدفقات التيسيرية للشركاء من البلدان النامية. وليس للإبلاغ عن هذه التدفقات أي تأثير على وضع البلد كجهة متلقية للمعونة. بالإدراج في قائمة الجهات المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية للجنة المساعدة الإنمائية يحدّد بالمستوى الاقتصادي للبلد فحسب بالاستناد إلى دخل الفرد فيه.
- 7 - نعتقد أن التعاون الإنمائي، من الجهات المقدمة له من الشمال أو الجنوب، من القطاع العام أو الخاص، سيستفيد من التعاون فيما بين جميع العناصر الفاعلة أياً كان وضعها الاقتصادي أو كانت تقايلدها الإنمائية الخاصة.
- 8 - في خلال عام 2011، ستولى اللجنة، مواصلةً بذلك تعهداتها بتحقيق شراكة عالمية من أجل التعاون الإنمائي الدولي، تعزيزاً استراتيجيتها للعلاقات العالمية - وهي استراتيجية ستهدف إلى زيادة تقاسم المعرفة والتعاون والحوار مع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، والدول الأخرى غير الأعضاء في اللجنة (كشركاء لنا من البلدان النامية وكجهات مقدمة للتعاون على حد سواء) ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- 9 - برنامجنا المشترك هو الأهداف الإنمائية للألفية. فنأمل ونتوقع أن يعيد المنتدى الرفيع المستوى الرابع في بوسان، كوريا، التأكيد على هذا التعهد، وأن يؤدي إلى تعزيز الشراكة العالمية. ربما كانت لنا طرائق مختلفة، ولكن مصلحتنا المشتركة تكمن في الحد من الفقر في العالم وزيادة النمو الاقتصادي المستدام والشامل.